العرب
الأحد 2019/07/28
السنة 42 العدد 11421

بن كيران يهاجم مجددا الائتلاف الحكومي في المغرب

محاولة للتشويش على حكومة العثماني بعد تمرير قانون التعليم

واصل عبدالإله بن كيران رئيس الحكومة المغربية السابق، انتقاده لحزب العدالة والتنمية (قائد الائتلاف الحكومي)، بعد مصادقة لجنة برلمانية على مشروع قانون يعتمد الفرنسية في التعليم. في خطوة يراها مراقبون محاولة للتشويش على حكومة سعدالدين العثماني، واستغلال القانون المثير للجدل في تصفية الحسابات والعودة إلى دائرة الضوء من جديد.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – هاجم الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية، عبدالإله بن كيران، من جديد قيادات ووزراء الأغلبية الحاكمة في المغرب، في خطوة اعتبرها مراقبون محاولة جديدة لتشتيت الائتلاف الحكومي الذي يقوده سعدالدين العثماني.

ووجه بن كيران انتقادات لاذعة لرئيس الحكومة وأمين عام حزب العدالة والتنمية سعدالدين العثماني، بعد مصادقة لجنة برلمانية على مشروع قانون يعتمد الفرنسية في التعليم. قائلا إنه يفكر في مغادرته، إذ لم يعد يشرفه الانتماء إليه بعد تلك المصادقة.

واستغل بن كيران الملتقى 15 لشبيبة حزب العدالة والتنمية بمدينة القنيطرة المغربية، ليمعن في الهجوم على العثماني والتلميح بالتآمر عليه للإطاحة به من رأس الحكومة التي يقودها، مشيرا إلى أن عودته إلى المشهد السياسي والحزبي واردة.

ويرى مراقبون أن تصريحات بن كيران الاستفزازية تهدف إلى إحداث انقسام كبير في صفوف حزب العدالة والتنمية ومحاولة لإيجاد طريق للعودة لقيادة الحزب، مستفيدا من الأزمة الداخلية للحزب التي يعاني منها عقب استقالات بالجملة في مختلف فروعه بالمملكة.

وأشارت مصادر من داخل الحزب لـ"العرب"، إلى أن بن كيران يعيب على العثماني عدم تأييده له في عدد من المواقف والتصريحات التي أطلقها خصوصا منذ إعفائه من تشكيل الحكومة في العام 2016.

ويعتقد هؤلاء أن بن كيران الذي لم يكن يتوقع نجاح العثماني في مهمته بقيادة الحزب والحكومة والسيطرة على القرار الحزبي وقدرته على استقطاب عدد من القيادات التي كانت محسوبة عليه حين كان أمينا عاما للحزب، يسعى من خلال انتقاده له إلى تصويره كرئيس حكومة فاشل، وهو ما يفضح حجم ارتباكه بعد أن تبيّن أنه لم يعد فاعلا مؤثرا في الحزب والمشهد السياسي.

وأكدت بعض المصادر التي فضلت عدم الكشف عن هويتها، أن العثماني يعي جيدا أساليب بن كيران وغايته الحقيقية من انتقاد قانون التعليم ثم انتقاله للهجوم على وزراء في التحالف الحكومي، مؤكدة أن العثماني حريص على إتمام ولايته الحكومية إلى غاية إجراء الانتخابات التشريعية. وقال العثماني إن الحزب "مبني على مبادئ ومرجعية واضحة"، و"سيبقى دائمًا وفيًا لمبادئه وتوجهاته". وهذا هو أول رد من العثماني على انتقادات وجهت لحزبه (الإسلامي)، منذ أن وافقت لجنة في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) بالأغلبية، الثلاثاء الماضي، على مشروع قانون لإصلاح التعليم، يسمح أحد بنوده بتدريس بعض المواد باللغة الفرنسية.

> تصريحات بن كيران الاستفزازية تهدف إلى إحداث انقسام كبير في صفوف حزب العدالة والتنمية، ومحاولة لإيجاد طريق للعودة لقيادة الحزب

وتابع "الذين يهاجمون الحزب لا يستطيعون أن يهاجموه في عمق مبادئه، وعندما تتعرض لهذا النوع من الحملات (فهو) دليل على أنك تحمل مصالح مشروعة".

وفي سياق متصل هاجم بن كيران وزير الشباب والرياضة رشيد الطالبي العلمي بعد منعه "جمعية الرسالة"، المقربة من العدالة والتنمية، من مركز للتخييم في إحدى مدارس منطقة "واد لو" بضواحي تطوان لأسباب اعتبرها الوزير تخص سلامة الأطفال. كما رد على اتهامات صادرة من العلمي وهو القيادي بحزب التجمع الوطني للأحرار، بتلقي العدالة والتنمية تمويلات خارجية، مطالبا إياه بـ"وضع طلب تحقيق من أجل فحص ميزانية الحزب".

وأكد رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، عزيز أخنوش لـ"العرب"، مساندة حزبه لرئيس الحكومة. لافتا إلى أن للحزب الحق في إبداء رأيه في حال عدم رضاه عن قرار بعينه أو في حال وجود اختلافات على عكس ما يروج له بن كيران، وتابع "هذا لا يمنع أن نكون مساندين للحكومة كي تذهب بعيدا في التطبيق الفعلي لبرنامجها".

بدوره أشار مصطفى بيتاس عضو المكتب السياسي للتجمع الوطني للأحرار، إلى ضرورة الالتفات للقضايا الكبرى التي تهم المواطن بدل الوقوع في فخ هذه التجاذبات التي لن تكون في صالح أي طرف.

ويقول المراقبون إن هجوم بن كيران على الأغلبية الحاكمة يهدف إلى تشتيتها وإرباكها خاصة بعد أن نجحت في تمرير قانون التعليم. ويشير المحلل السياسي، عمر الشرقاوي، لـ"العرب"، إلى أنه بعدما فشل بن كيران في تفجير حزبه عبر قانون التعليم المثير للجدل، يحاول مرة أخرى تفجير الأغلبية بخطاب استفزازي وتوزيع الاتهامات.

وأرجع عمر الشرقاوي هذا السلوك إلى حالة اللاتوازن النفسي الذي يعاني منه بن كيران بسبب عزلته بين النخبة المتحكمة في حزب العدالة والتنمية التي نسجت علاقات مع دوائر القرار بعيدا عن وساطته، وعزلته عن محيطه السياسي.

وفي رد على انتقادات بن كيران قال جواد غسال، المستشار المكلف بالتواصل والإعلام في ديوان مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، وعضو الأمانة للعدالة والتنمية إن "كان حزب العدالة والتنمية متوقفا على عبدالإله بن كيران أو أي شخص لوحده فليسقط إذن".

وأضاف غسال في تدوينة له على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، أنه "عندما كان بن كيران رئيسا للحكومة كانت جميع القيادات تفسح له المجال، وتخفض صوتها، حتى يظل قويا"، معتبرا أنها "كانت تناصره في قراراته، ومنها أن يجمد اسم عبدالعزيز أفتاتي من كل المهام، لأنه كان يشوش على مفاوضاته مع الأحزاب السياسية، أو أثناء تسيير الحكومة، أو في ملف الـ50 مليارا".

واستقبل المشاركون في الملتقى الوطني الـ15 لشبيبة العدالة والتنمية، الأربعاء، بن كيران بالهتافات، ليستكمل هجومه هذه المرة على قيادات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

وانتقد بن كيران تعيينات المناصب الحكومية مشيرا إلى أنه حذر العثماني من إدراج إدريس لشكر رئيس الاتحاد في الحكومة عبر "تهديده" بالتحرك في حال حصول الأخير على حقيبة وزارية. وكان إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس الكتلة النيابية للحزب قد استقال مؤخرا من منصبه على خلفية الجدل حول مشروع القانون، الذي أقرته اللجنة البرلمانية.

كما لام الأمين العام السابق للعدالة والتنمية، أعضاء حزبه المصوتين على الحبيب المالكي لرئاسة مجلس النواب، معتبرا أن حزبا حاز على عدد مقاعد قليلة في الانتخابات، لا يستحق هذا المنصب.

وفي تعليقه على هذا الموقف قال قيادي بالاتحاد الاشتراكي لـ"العرب"، إن "تصريحات بن كيران الأخيرة تلزمه لوحده وأن الحزب ملتزم بالتحالف الحكومي"، مضيفا أن هذا الأخير "لم يعد له تأثير على قرارات الأغلبية التي تشكل الحكومة وقد فشل في توجيه نواب حزبه الذين صوتوا بأغلبية ساحقة على مشروع القانون الإطار للتربية والتعليم".

توازنات جديدة داخل المؤسسة العسكرية الجزائرية

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر – تسير الأوضاع السياسية في الجزائر إلى ترتيبات جديدة، توحي بتوزيع لافت للمواقع في المشهد القادم، ففيما يستعد النقيب الفار منذ 25 سنة في بريطانيا أحمد شوشان، للعودة إلى البلاد، قرر وزير الدفاع السابق الجنرال خالد نزار، عدم العودة من رحلته العلاجية، بسبب مخاوف من اعتقاله.

وينتظر أن يحل قريبا بالجزائر، أحمد شوشان النقيب الفار إلى بريطانيا منذ ربع قرن، والمحكوم عليه في تسعينات القرن الماضي بتهم التمرد على قيادة الجيش والتواطؤ مع قيادات جبهة الإنقاذ الإسلامية، وهو ما يوحي إلى أن عفوا يكون قد صدر في حق الرجل من طرف قيادة أركان الجيش، نظير خدمات دعائية قدمها منذ سنوات لفائدة القيادة الحالية، والترويج لما بات يعرف بـ"رفع الوصاية الفرنسية على الجزائر".

في المقابل أعلن وزير الدفاع السابق الجنرال خالد نزار، المعروف بعدائه للإسلاميين وقيادته للحرب على الإرهاب في حقبة التسعينات، عن عدم عودته إلى أرض الوطن، بسبب مخاوفه من مصير الاعتقال على شاكلة رموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وذلك انتقاما منه على منشور نشره في صفحته الرسمية على تويتر.

ويوحي هذا التباين في التطورات على ساحة أقوى المؤسسات في الجزائر، إلى أن البلاد على وشك إعادة توزيع الأدوار والنفوذ بين أجنحة المؤسسة، فبعد هيمنة الصقور على المشهد منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، جاء الدور على مرحلة جديدة يقودها جيل جديد من الضباط وعلى رأسهم قائد الأركان الجنرال أحمد قايد صالح، وهو الجيل الذي ينوي رسم خارطة طريق جديدة للبلاد.

وتلمح العودة المنتظرة للنقيب الفار أحمد شوشان، وامتناع الجنرال خالد نزار عن العودة إلى البلاد من رحلته العلاجية إلى إسبانيا، إلى أن موازين القوى قد مالت بشكل نهائي لصالح تيار بعينه داخل المؤسسة العسكرية، وإعلان نهاية تيار آخر قاد البلاد في السر والعلن، منذ التدخل في مطلع التسعينات لوقف المسار الانتخابي الذي اكتسحه إسلاميو جبهة الإنقاذ المحظورة، إلى غاية السقوط المدوي لكبار الجنرالات والضباط بداية من الصائفة الماضية، وانتهاء بسجن مدير جهاز الاستخبارات السابق الجنرال محمد مدين (توفيق)، وفرار الجنرال خالد نزار.

وتأتي هذه التطورات في ساحة المؤسسة العسكرية بالموازاة مع مباشرة السلطة لمسار حوار سياسي أثار لغطا كبيرا، خاصة في ظل الشكوك التي تحوم حول خلفياته ومخرجاته، لاسيما وأن بصمة العسكر باتت واضحة في المسارات التي اتخذتها البلاد خلال الأسابيع الأخيرة من الحراك الشعبي.

ولا يستبعد أن تكون الخطوات المعلن عنها من طرف الرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح، قد اتخذت بإيعاز من الرجل القوي في المؤسسة العسكرية الجنرال قايد صالح، وأن المخرجات التي تريدها السلطة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخرج عن أجندة التوجهات الجديدة للجيش.

ويعد النقيب الفار أحمد شوشان، من الضباط الذين تمردوا على سلطة الجيش خلال سنوات العشرية الدموية، بسبب تضارب المواقف في التعاطي مع الأزمة الأمنية، ومنهم من كان متعاطفا مع إسلاميي جبهة الإنقاذ المحظورة.

إلا أن الحملة الدعائية التي شنها البعض منهم خلال السنوات الأخيرة في ديار المهجر، المؤيدة لتوجهات القيادة الجديدة للعسكر، ومعاداتهم للتيار الفرانكوفيلي داخل المؤسسة وفي عموم مؤسسات الدولة، يلمح إلى أن المآلات الأخيرة في البلاد كان مخططا لها منذ سنوات، وأن الخطاب السائد حاليا لدى الدوائر الموالية للجيش، يستمد جذوره من حملة دعائية شنها هؤلاء كإطلاق منظمة رفع الوصاية الفرنسية عن الجزائر في لندن.

وينتظر أن تثير العودة المرتقبة والعفو عن النقيب أحمد شوشان، جدلا كبيرا، على خلفية الكيل بمكيالين تجاه المعارضين السياسيين الناشطين في الخارج، فضلا عن استمرار القبضة الحديدية في البلاد رغم الوعود بإجراءات التهدئة التي أطلقها الرئيس المؤقت.

> بعد هيمنة الصقور على المشهد منذ التسعينات، جاء الدور على مرحلة جديدة يقودها جيل جديد من الضباط وعلى رأسهم الجنرال أحمد قايد صالح، وهو الجيل الذي ينوي رسم خارطة طريق جديدة للبلاد

وفيما تبقى مجهولة ظروف وملابسات عودة شوشان، يبقى الكثير من المعارضين في الخارج ممنوعين من دخول البلاد، زيادة على وجود العشرات من المعارضين السياسيين وناشطي الحراك الشعبي في السجون منذ عدة أسابيع، وعلى رأسهم ضابط جيش التحرير الوطني الرائد لخضر بورقعة، فضلا عن عشرات آخرين من المحسوبين على جبهة الإنقاذ الإسلامية.

وكان شوشان، قد أثار استياء نشطاء الحراك الشعبي، في أعقاب تصريحات وصفت بـ"المسيئة" أطلقها في لندن، وصف فيها المحتجين بـ"الجواري والغلمان"، واتهم من طرفهم بكونه يمثل أحد أذرع الدعاية التي تخوضها قيادة المؤسسة العسكرية في الخارج، وأن عودته لن تكون بأي حال من الأحوال إلا جزاء على أداء خدمة، خاصة وأنه كان يمثل واحدة من المنصات الدعائية التي تستهدف إجهاض الحراك الشعبي.

وفي سياق متصل لا يزال الكثير من اللغط والشكوك يحوم حول الحوار السياسي المعلن من طرف الرئاسة المؤقتة، حيث ظهرت الخلافات من أول الطريق بين أطراف اللجنة المعينة، كما أن تأخر الرئاسة في الوفاء بالتزاماتها تجاه إجراءات التهدئة، قلص من مصداقيتها لدى الرأي العام.

وخيّمت نفس القبضة الحديدية على الجمعة الـ23 من الحراك الشعبي، ولم يصدر أي شيء عن مساجين الرأي لحد الآن، أما الحديث عن رحيل حكومة نورالدين بدوي، فقد بات أكثر تعقيدا ويتجاوز حتى سلطة الرئيس المؤقت بن صالح، الذي أقر بأن "الدستور لا يخوّل له إقالة الحكومة، لكنني أتمنى أن يأتي القرار (الاستقالة) من طرفها"، وهو ما يرهن حظوظ الحوار مبكرا.

وكان عضو اللجنة إسماعيل لالماس، قد صرح في نقاشات هامشية مع المحتجين الجمعة بأننا "ذاهبون لرفض أي حوار مع رموز السلطة التي يرفضها الشعب (بن صالح وبدوي)، وأن الحوار خيار حتمي للخروج من الأزمة، ولن يكون إلا مع الحراك الشعبي".

الشارع يخشى نفوذ المؤسسة العسكرية القوي

تفكيك خلية مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في طنجة

الرباط – أعلنت الشرطة المغربية السبت تفكيك "خلية إرهابية" في مدينة طنجة (شمال) وتوقيف أعضائها الخمسة الذين تتهمهم بالارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية. وقال المكتب المركزي للأبحاث القضائية، في بيان، إنّ أعمار الموقوفين تتراوح بين 24 و36 عاماً، و"كانوا على صلة" بعناصر من الدولة الإسلامية "بهدف التنسيق والإعداد لاستهداف أحد المواقع الحساسة بالمملكة".

وأشار البيان إلى أنّ أحد الموقوفين "معتقل سابق بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب"، وسبق أن قاتل في صفوف الجماعات الجهادية في العراق وسوريا.

وحقق المغرب إنجازات كبيرة في مجال محاربة الإرهاب منذ حادث تفجير مقهى أركانة بمراكش (وسط) في أبريل 2011، والذي أسفر عن 17 قتيلاً ونحو 20 جريحاً.

وتمكنت أجهزة الأمن المغربية من تفكيك 57 خلية إرهابية منذ عام 2015، بينها 8 خلايا خلال العام 2018. إلا أن إعلان الرباط منذ ذلك الوقت تفكيك العديد من الشبكات الإرهابية، بعضها مرتبط بتنظيم "داعش" ، لم يحل دون ظهور ما بات يسمى بـ"الذئاب المنفردة".

وبحسب السلطات الأمنية في المغرب فإن عملية قتل سائحتين أجنبيتين في 17 ديسمبر2018، تحمل بصمات "ذئاب منفردة تتحرك في الظل".

وفي 18 يوليو، حكم على ثلاثة مغاربة بالإعدام على خلفية قتل سائحتين اسكندينافيتين في ديسمبر 2018 باسم تنظيم الدولة الإسلامية، بينما كانتا تخيّمان في منطقة غير مأهولة قبل رحلة في جبال الأطلس.

ومنذ هجمات الدار البيضاء (33 قتيلاً عام 2003) ومراكش (2011)، لم يتعرض المغرب لأعمال عنف من تدبير جماعات جهادية إلا العام الماضي.